إحباط محاولة استيلاء على أرض حكومية وسرقة مواردها في المثنى

كشفت هيئة النزاهة الاتحاديّـَة، اليوم الأحد، عن تـُمكّنها من إحباط محاولة الاستيلاءِ على أرضٍ تعودُ مـُلكيتها للدولة في مـُحافظة المثنى، وسرقة مواردها الطبيعيّـَة والانتفاع بها لمصلحتهم الشخصيّـَـة.

وأفادت النزاهة في بيان، تلقته "المطلع"، بتفاصيل العمليّـَة، التي نـُفّـِذَتْ بموجب مـُذكّرة، عن تأليفها فريق عملٍ من مكتب تحقيق المثنى قام بصحبة موظفٍ من قسمِ الأملاك في المـُحافظة بالانتقال إلى مقلع (أبو غار) في ناحية (بصيّة) بالمحافظة؛ لغرض تثبيت حالة التجاوز الحاصلة على المقلع، حيث تمكّن من إحباط محاولة الاستيلاء على الأرض البالغة مساحتها (14.35) دونماً وتحديد الكميّات المـُتجاوز عليها، وتحديد القيمة الماليّـَة لتلك الكميّـَات التي بلغت (١٦١،٤٣٦،٠٠٠) 161 مليوناً و436 ألف دينارٍ".

وأكّـَدت، أنّـَ:"فريقَ العمل، الذي انتقل إلى الموقع الذي حصل فيه التجاوز، تمكّن من العثورِ على آليةٍ واحدةٍ في موقع العمل، وكرفان فيه أحد الأشخاص يقومُ بقطعِ الوصولات لسيّاراتِ الحمل، وبحوزته سجلاتٌ ووصولاتٌ ومبالغ ماليّـَة مـُتحصّلة من تلك الوصولات".

وأضافت النزاهة إنّه، تمّ تنظيمُ محضرِ ضبطٍ أصولي، وعرضه أمام أنظار قاضي محكمةِ التحقيّق المُختصّة بالنظر في قضايا النزاهة في المثنى، الذي أصدر أمر قبضٍ وتفتيشٍ بحقّ أربعة مُتّهمين وفق أحكام المادة (11/444) من قانون العقوبات العراقيّ بالرقم (111 لسنة 1969) والتحفّظ على الآليّة والمواد المضبوطة.

وكانت هيئة النزاهة قد أعلنت في آذار الماضي أنّ:"مُتابعتها لحالات التجريف غير القانونيّة التي تتعرّض لها بعض الأراضي في العاصمة بغداد وعددٍ من المحافظات الأخرى أفضت إلى ضبط مجموعاتٍ خارجةٍ عن القانون تمارس عمليّات التجاوز على أراضٍ تعود ملكيّتها إلى الدولة، وتتّخذها مقالع لبيع الأتربة مقابل مبالغ ماليّة، مُهيبةً بالمُواطنين التزامهم الإجراءات الرسميّة والقانونيّة في عمليّات بيع وشراء الأتربة، وعدم التعامل مع الجهات غير الرسميّة".